

تعذيب وانتهاكات داخل قسم شرطة الداخلية من يحاسب الضابط علي سعد ومعاونيه؟



الثلاثاء 3 فبراير 2026 م

أفادت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان نقلًا عن شهادات متطابقة لأهالي عدد من المحتجزين بجز قسم شرطة الداخلية بالإسكندرية، بأن هناك عمليات تعذيب وسوء المعاملة والانتهاكات الجسيمة داخل غرف الاحتجاز.

وبتهم أهالي المحتجزين ضابط الاستيفي علی سعد، الذي يتولى إدارة الحجز بالمسؤولية عن تلك الاعتداءات، بمشاركة عدد من الأمناء والمخبرين، وكان آخرها يوم الجمعة الماضية حينما قام بفتح خراطيش المياه على المستلزمات الشخصية والأغطية والبطاطين الخاصة بالمحتجزين.

شهادات ذوي المحتجزين

ونقلت الشبكة المصرية نص شهادات درفية لذوي المحتجزي، قالوا فيها: "منه لله الضابط علي سعد والأمين عبد الجيد، مدوريين الحجز كأنه عزبة أبوهم، ضرب وتعذيب، ومحدث يقدر يحاسبهم، ومنهما نشتكي للأمّور أو رئيس المباحث يقولوا الكلام ده مش بيحصل عندنا نروح فين ولمين علشان أولادنا يتعاملوا بطريقة آدمية؟".

وأضافوا: "أبسط حاجة يمنعوا دخول العلاج للمرضى أثناء الزيارة، وبتكلّم عن أدوية قلب وسكر وضغط، وهي أدوية ضرورية أبو زوجي غلط ومبوس، بس ده مش معناه إنهم يموّتوه في الحبس من الضرب والشتم والإهانة نروح لمين؟ أنقذونا".

وشكوا من المعاملة التعذيبية بين المحتجزين، قائلين: "اللي معاه فلوس بيأخذ حقه وزيادة، واللي غلبان زينا ربنا أعلم بحاله، يتهدل ويتمعرط في التفتيش والجز الضابط علي سعد ضرب وإهانة، ولو حد اتكلم أو اعترض وهو يتضرب، بيتعلق ويتعذر ويفضّلوا يضربوا فيه إحنا بنستغيث، أنقذوا أولادنا من إجرامه حرام عليه، فيه مساجين أكبر من أبوه، ومع ذلك بيتعاملوا بمنتهى القذارة والضرب والشتائم".

وأشار ذوو المحتجزين إلى سوء الأوضاع المعيشية داخل غرف الاحتجاز، إذ أفادوا بأن المراوح داخل الزنازين يتم شراؤها على نفقة المحتجزين، ثم تُسحب منهم لاحقًا، ما يضطرهم لشرائها مرة أخرى.

وشكوا من أن الأعداد داخل الحجز تفوق الطاقة الاستيعابية بشكل كبير، ولا توجد مساحة كافية للوقوف أو الحركة، مع انعدام التهوية.

تورط المخبرين في الانتهاكات

ونسب معلومات الشبكة المصرية، فإن هذه الانتهاكات تُمارس بواسطة المخبرين، في ظل تواطؤ كامل من مأمور القسم ورئيس المباحث.

وكانت وزارة الداخلية ألقت القبض على أحد المواطنين، بعد توثيقه جزءاً من هذه الانتهاكات في مقطع فيديو (تم إيجاره لاحقاً على حذفه)، ووجهت له اتهامات بنشر أخبار كاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وطالبت الشبكة المصرية وزارة الداخلية والصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، وقبل نفي هذا التقرير، بفتح تحقيق رسمي ومستقل، وسمع
أقوال أهالي المحتجزين، ومعاينة أوضاع المحبسسين داخل غرف الاحتجاز بقسم شرطة الدخيلة [٣]

ووضعت الشبكة المصرية أمام كل من النائب العام، وزارة الداخلية، مديرية أمن الإسكندرية، وحملتهم المسئولية الكاملة
عن حياة وامن وسلامة العتاجزين [٤]

وطالبت بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات، ووقفها فوراً، والعمل على إزالة كافة العقبات، وتطبيق نصوص الدستور
والقانون، وضمان الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية للمحتجزين [٥]